الشفاعة بين النفي والإثبات



محمد بن عبدالله العبدلي

مقالات متعلقة

تاريخ الإضافة: 26/5/2022 ميلادي - 25/10/1443 هجري

الشفاعة بين النفي والإثبات

وردت الشفاعةُ في القرآن الكريم في آيات كثيرة، بعضُها تنص على إثباتها وأخرى بنفيها، فالشفاعةُ التي أثبتها الله تبارك وتعالى لأهل الإسلام من أهل التوحيد، فقد سُئل النبي صلى الله عليه وسلم سؤالًا في غاية الأهمية: من أسعدُ الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فأجاب عليه الصلاة والسلام: ((أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا مِن قلبه، أو من نفسه))[1].

فأصلُ وقوع الشفاعة هو تحقيق التوحيد، ورضا الرب تبارك وتعالى عن الشافع والمشفوع له والمشفوع فيه؛ قال الله تبارك وتعالى: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [سورة البقرة:255]، وقال تعالى: ﴿ مَا مِن شَفِيعٍ إِلاَّ مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾ [سورة يونس:3]، قال ابن القيم رحمه الله: "والشفاعة التي أثبتها الله ورسوله هي الشفاعة الصادرة عن إذنه لمن وحده، والتي نفاها الله هي الشفاعة الشركية التي في قلوب المشركين، المتخذين من دون الله شفعاءَ، فيعاملون بنقيض قصدهم من شفعائهم، ويفوز بها الموحدون"[2].

ويقول أبو جعفر الطبري رحمه الله: "من ذا الذي يشفع لمماليكه إن أراد عقوبتهم، إلا أن يخليه، ويأذَن له بالشفاعة لهم، وإنما قال ذلك تعالى ذكرُه؛ لأن المشركين قالوا: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليُقربونا إلى الله زُلفى، فقال الله تعالى ذكره لهم: لي ما في السماوات وما في الأرض مع السماوات والأرض ملكًا، فلا ينبغي العبادة لغيري، فلا تعبدوا الأوثان التي تزعمون أنها تقرّبكم مني زلفى، فإنها لا تنفعكم عندي ولا تغني عنكم شيئًا، ولا يشفع عندي أحد لأحد إلا بتخليتي إياه، والشفاعة لمن يشفع له، مِن رُسلي وأوليائي وأهل طاعتي"[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فأما إذا أذِن له في أن يَشفَع فشفَع، لم يكن مستقلًّا بالشفاعة، بل يكون مطيعًا له؛ أي تابعًا له في الشفاعة، وتكون شفاعته مقبولة، ويكون الأمر كله للآمر المسؤول، وقد ثبت بنص القرآن في غير آية: إن أحدًا لا يشفع عنده إلا بإذنه؛ كما قال تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾، وَقَالَ: ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾، وَقَالَ: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾، وأمثال ذلك"[4].

فأهلُ السنة والجماعة يثبتون الشفاعة بشروطها، وهي إذنُ الله تبارك وتعالى للشافع أن يشفع، ورضا الله تبارك وتعالى عن المشفوع له أن يشفَع فيه، ثم إن الله تبارك وتعالى لا يرضى أن يشفع إلا لأهل التوحيد والسنة، فقد ثبت في صحيح الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعتي لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا))[5]، فدل هذا الحديث العظيم على إثبات الشفاعة لأهل التوحيد، وإن كان من أصحاب الذنوب ولو كان من أهل الكبائر؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومذهبُ سلف الأمة وأئمتها، وسائر أهل السنة والجماعة: إثبات الشفاعة لأهل الكبائر والقول بأنه يخرج من النار مَن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وأيضًا فالأحاديث المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة، فيها استشفاعُ أهل الموقف ليُقضى بينهم وفيهم المؤمن والكافر، وهذا فيه نوعُ شفاعة للكفار"[6].

بل ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع لعمه أبا طالب، فأخرج إلى ضحضاح من نار؛ كما ثبت في الصحيح أنه قال: ((نعم هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار))[7].

وخالَف أهلَ الحق والسنة طائفةٌ من أهل البدع في إثبات الشفاعة، كالمعتزلة والخوارج والرافضة، واستندوا في نفيهم الشفاعةَ على بعض الآيات فهموها على غير مرادها، وهي التي تنفي الشفاعة؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "واحتجَّ هؤلاء المنكرون للشفاعة بقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ... ﴾ [سورة البقرة:48]، وبقوله: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [سورة غافر:18]، وبقوله: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [سورة المدثر:48].

وجواب أهل السنة أن هذا يُرادُ به شيئان:

أحدهما: أنها لا تنفَع المشركين؛ كما قال تعالى في نعتهم: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ... ﴾ إلى قوله: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [سورة المدثر:42-48]، فهؤلاء نُفِيَ عنهم نفعُ شفاعة الشافعين؛ لأنهم كانوا كفارًا.

والثاني: أنه يراد بذلك نفي الشفاعة التي يُثبتها أهلُ الشرك ومن أشبَههم من أهل البدع، فأنكر الله هذه الشفاعة، فقال تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [سورة البقرة:255]، وَقَالَ: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى ﴾ [سورة النجم:26]، وقال عن الملائكة: ﴿... وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [سورة الأنبياء:26-28]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ... ﴾ [سورة يونس:18]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [سورة الأنعام:51].

وذكر كلامًا إلى أن قال: فهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون للملائكة والأنبياء والصالحين حتى صوَّروا تماثيلهم، وقالوا: استشفاعنا بتماثيلهم استشفاعٌ بهم، وكذلك قصدوا قبورهم وقالوا: نحن نستشفع بهم بعد مماتهم؛ ليشفعوا لنا إلى الله، وصوَّروا تماثيلهم، فعبدوهم كذلك، وهذه الشفاعة أبطَلها الله ورسوله، وذمَّ المشركين عليها وكفَّرهم بها"[8].

وقال البيضاوي رحمه الله في قوله: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [سورة البقرة:48]: "وقد تمسَّكت المعتزلة بهذه الآية على نفي الشفاعة لأهل الكبائر، وأجيب بأنها مخصوصة بالكفار"[9].

ويُمكن الردُّ على نُفاة الشفاعة الخوارج والمعتزلة بإيجاز بالآتي:

أولًا: الشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة الصحيحة المتواترة.

ثانيًا: إجماع سلف الأمة على إثبات الشفاعة، وتلقي أخبار الشفاعة بالقبول والإذعان، كما سيأتي في كلام القرطبي رحمه الله لاحقًا.

ثالثًا: أن أهل العلم جمعوا بين الآيات الواردة بإثبات الشفاعة، والآيات الواردة بنفي الشفاعة - بأن الآيات الواردة بنفي الشفاعة والشفيع المراد بالشفاعة للكفار[10].

والشفاعةُ المنفية هي التي تُطلب من الأصنام والأنداد والأموات الذين لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعًا ولا ضرًّا.

قال القرطبي رحمه الله: "مذهبُ أهل الحق أن الشفاعة حقٌّ، وأنكرها المعتزلة وخلدوا المؤمنين من المذنبين الذين دخلوا النار في العذاب، والأخبار متظاهرة بأن من كان من العصاة المذنبين الموحدين من أمم النبيين هم الذين تنالهم شفاعة الشافعين من الملائكة والنبيين والشهداء

والصالحين - وذكر كلامًا إلى أن قال -: فعلمنا بهذه الجملة أن الشفاعة إنما تنفع المؤمنين دون الكافرين، وقد أجمع المفسرون على أن المراد بقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْها شَفاعَةٌ ﴾ النفس الكافرة لا كل نفس"[11].

ثم إن ظاهر قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [سورة البقرة:48]، وقوله: ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [سورة البقرة:123] - العمومُ؛ أي: إن كلَّ نفسٍ يوم القيامة لا تنفَعُها شفاعةُ الشافعين، ولكن بالنظر إلى سياق الآيات يتبيَّن أن المراد بالأنفس التي لا تنفعُها الشفاعةُ هي الكافرة التي أشرَكت وكفرَت بخالقها تبارك وتعالى، والدليلُ على أن المراد من هذه الآية الكفار ما سبقها من آيات تبيّن أن المخاطب بها هم اليهود، قوله تبارك وتعالى: ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة البقرة:40]، قال أبو جرير الطبري رحمه الله: "إن الله عز وجل خاطَب أهلَ هذه الآية بما خاطَبهم به فيها؛ لأنهم كانوا من يهود بني إسرائيل، وكانوا يقولون: نحن أبناء الله وأحباؤه وأولاد أنبيائه، وسيشفع لنا عنده آباؤنا، فأخبرهم الله جل وعز أن نفسًا لا تجزي عن نفس شيئًا في القيامة، ولا يقبل منها شفاعة أحدٍ فيها حتى يستوفى لكل ذي حقٍّ منها حقه، عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الجماء لتقتص من القرناء يوم القيامة))[12]، كما قال الله عز وجلّ: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ [سورة الأنبياء:47] الآية، فأيسَهم الله جل ذكره مما كانوا أطمعوا فيه أنفسهم من النجاة من عذاب الله مع تكذيبهم بما عرَفوا من الحق، وخلافهم أمرَ الله في اتِّباع محمد صلى الله عليه وسلم، وما جاءهم به من عنده بشفاعة آبائهم وغيرهم من الناس كلهم، وأخبَرهم أنه غيرُ نافعهم عنده إلا التوبة إليه مِن كفرهم، والإنابة مِن ضلالهم، وجعل ما سنَّ فيهم من ذلك إمامًا لكل من كان على مثل منهاجهم؛ لئلا يطمَع ذو إلحاد في رحمة الله، وأن قوله: ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾، إنما هي لمن مات على كفره غير تائبٍ إلى الله عز وجل"[13]؛ ا.هـ.

ومن الآيات ما كان المخاطب بها المؤمنون والنفي فيها عامًّا؛ كقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [سورة البقرة:254]، إلا أن هذا العموم مخصوص بأدلة صحيحة صريحة في العصاة أصحاب الكبائر، منها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))[14]، ويمكن أن يقال: إن الشفاعة المنفية هي الشفاعة التي لا يأذَن الله فيها، أما التي يأذن الله بها، فهذه ليست منفية بل مثبتة.

أما قوله سبحانه: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [سورة مريم:87]، ففيها دليلٌ على إثبات الشفاعة، وأنها ليست منفية بإطلاق، بل هي مشروطة بالإيمان، قال الإمام ابن جرير رحمه الله: "لا يملِك هؤلاء الكافرون بربهم يا محمد، يوم يَحشر الله المتقين إليه وفدًا الشفاعة، حين يشفع أهل الإيمان بعضهم لبعض عند الله، فيشفع بعضهم لبعض ﴿ إِلا مَنِ اتَّخَذَ مِنْهُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ ﴾ في الدنيا ﴿ عَهْدًا ﴾ بالإيمان به، وتصديق رسوله، والإقرار بما جاء به، والعمل بما أمر به"[15] ا.هـ.

ومن الآيات ما تُثبت الشفاعة وتشترط شرطين؛ هما إذن الله تبارك وتعالى عن الشافع والمشفوع فيه كما تقدم في الكلام السابق.

وأخبر الله تبارك وتعالى أن الكفار الذين يعبدون الأوثان والأحجار، ويأمُلون أن يشفعوا لكم، بأن ما يعبدون لا يَملكون الشفاعة أصلًا، فقال سبحانه: ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الزخرف:86]، والذي شهِد بالحق هم أهل التوحيد.

وحكى الله تبارك وتعالى قول المشركين وهم في النار خالدون، كيف يتحسرون ويتندمون على ما فرَّطوا، فلا إيمان يُنجيهم، ولا عمل يُخلصهم، ولا شافع يشفَع لهم، ولا صديق ينقذهم، فتقطعت بهم السبلُ، وأحاط بهم اليأس، فقال: ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [سورة الشعراء:100-101].

فالشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، وما كان ظاهره النفي، فإنه محمولٌ على نفي الشفاعة للكفار والمشركين، وكذلك التي لا تتحقق فيها شروط الشفاعة، وهي رضا الله للشافع بالشفاعة، ورضا الله عن المشفوع له.

---

[1] أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، برقم (99).

[2] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (1/ 349)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، سنة النشر: 1416هـ - 1996م.

[3] جامع البيان في تأويل القرآن، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (5/ 395)، تحقيق: محمد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة النشر:1420 هـ - 2000 م.

[4] مجموع الفتاوى، للشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (1/ 118).

[5] أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي صلى الله عليه وسلم دعوة الشفاعة لأمته، برقم (199).

[6] مجموع الفتاوى، للشيخ الإسلام ابن تيمية (1/ 116).

[7] أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، برقم (3883)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، برقم (209).

[8] مجموع الفتاوى (1/ 149-151)، بتصرف يسير.

[9] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (1/ 79)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، سنة النشر: 1418هـ.

[10] انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (1/ 149)، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي (3/ 35)، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر (11/ 426)، وجامع البيان في تأويل القرآن، للطبري (5/ 384)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (1/ 378).

[11] الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، (1/ 378-379)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، سنة النشر: 1384هـ - 1964م، بتصرف.

[12] أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم (520)، وقال محققوه: "حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف"، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لتؤدن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء))، في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم (2582).

[13] جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري (1/ 636).

[14] أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في الشفاعة، برقم (4739)، والترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الشفاعة، برقم (2435)، وابن ماجه من حديث جابر رضي الله عنه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، برقم (4310)، وصححه الألباني في صحيح الجامع، برقم (3714).

[15] جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري (15/ 633).
